

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
نواف أحمد الجابر الصباح
ولي العهد

**شركة كاب كورب للإستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت**

البيانات المالية المجمعة
وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

المحتويات

5	مجلس الإدارة
6	الإدارة التنفيذية
9 - 8 - 7	كلمة رئيس مجلس الإدارة
10	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
11	نشاط الشركة
12	ملخص المشاريع
14 - 13	تقرير مراقب الحسابات المستقل
15	بيان المركز المالي المجمع
16	بيان الدخل المجمع
17	بيان الدخل الشامل المجمع
18	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
19	بيان التدفقات النقدية المجمع
52 - 20	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

حمد عبد العزيز الشايغ

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يوسف عيسى الحساوي

عضو مجلس الإدارة

فيصل فهد الشايغ

عضو مجلس الإدارة

عبدالله محمد المنصور

عضو مجلس الإدارة

عصام خليل الرفاعي

عضو مجلس الإدارة

تميم عبدالعزيز المنصور

عضو مجلس الإدارة

محمد علي الجاسم

الإدارة التنفيذية

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يوسف عيسى الحساوي

المدير العام

رائد محمد الصالح

نائب المدير العام - الإستثمار المباشر وتمويل الشركات

علاء حمد الرومي

رئيس العمليات

فاطمة محمد عيسى

نائب المدير العام - إدارة الأصول

فوزي فهد الشايح

رئيس توظيف الإستثمار

عبدالله أحمد الصبيح

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة / حضرات الإخوة المساهمين الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الدولار ارتفاعاً بمقدار 12.5% مقابل العملات
الرئيسية الأخرى.

مساهمينا الكرام

خليجياً، شهد العام تباين في أداء أسواق النفط فقد
ارتفع مزيج برنت إلى أعلى مستوى له عند 115 دولار
للبرميل خلال منتصف شهر يونيو قبل أن تسبب بعض
العوامل الخاصة بالطلب والإنتاج في تراجع أسعار
النفط خلال النصف الثاني من العام، وفي نهاية العام
تسبب ارتفاع الإنتاج في تراجع الأسعار بمقدار 50%
ليصل إلى أقل مستوى له منذ 5 سنوات عند 54 دولار
للبرميل.

ومن المقرر أن تكون الإيرادات النفطية في مجلس
التعاون الخليجي قد تراجعت اثر انخفاض أسعار
النفط خلال النصف الثاني من العام وبالتالي فقد
تراجعت الفوائض المالية لمعظم دول مجلس التعاون
الخليجي ولكن ليس من المتوقع أن تشهد المنطقة أي
خفض في الإنفاق وذلك لامتلاك معظم تلك الدول
احتياطات قوية تساندها في فترة تراجع الأسعار
ونتيجة لذلك سوف تستمر دول الخليج بتسجيل نمو
في اقتصادها غير النفطي.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس
الإدارة أرحب بكم في اجتماع الجمعية العمومية.
ويسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لشركة
"كاب كورب للاستثمار" للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2014، سائلين الله التوفيق والسداد.

حضرات المساهمين الكرام

سجلت الأسواق العالمية تقلبات حادة في عام 2014
حيث شهدت تباين في أداء الأسواق فيما نما
الاقتصاد الأمريكي بوتيرة مستقرة مع تفوق أداء سوق
الأسهم والسندات الأمريكية على نظرائه في الأسواق
الأخرى، حيث تميز بتقلبات مع ارتفاع قوي للدولار
وتباطؤ في الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية
ومتزامنا مع ارتفاع حدة الاضطرابات السياسية
خاصة في الشرق الأوسط وأوكرانيا.

وحقق السوق الأمريكي للأسهم أداءً ايجابيا حيث
حقق (Standard & Poor's 500) عائداً بمقدار
13.69% ومؤشر (NASDAQ) عائداً بمقدار 13.40%
فيما حققت الأسواق الأخرى والأسواق الناشئة أداءً
سلبياً.

وفيما يتعلق بأداء العملات الرئيسية فقد سجل

وبدوره شهد القطاع المصرفي عموماً تحسناً في أدائه تماشياً مع تحسن البيئة التشغيلية وتجاوز أثار الأزمة المالية فقد تراجعت مخصصات خسائر الائتمان على خلفية تراجع نسبة القروض المتعثرة، وقد سجلت البنوك نمواً في أرباحها بواقع 19% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة المنتهية في سبتمبر من العام 2014.

حضرته المساهمين

جاء أداء سوق الكويت للأوراق المالية مشابهاً إلى حد ما لأداء الأسواق الإقليمية خلال عام 2014 ولكن انتعاش السوق تراجع ولم يظهر بالدرجة نفسها التي سجلتها بعض الأسواق الأخرى، فقد أغلق المؤشر الوزني بمقدار (3.1-%) كما انخفض المؤشر السعري بواقع (13.4-%) فيما تراجعت القيمة السوقية بواقع ربع مليار دينار وتراجعت مستويات التداول في عام 2014 بمقارنه بالعام الماضي.

حضرته المساهمين

في ما يتعلق بأنشطة الشركة فقد حقق صندوق كاب كورب للأسهم المحلية أداء سالب بمقدار (3.9-%) مقارنة مع أداء المؤشر السعري (13.4-%) فيما حقق المؤشر الوزني (3.1-%) في حين حققت المحافظ الإدارة من قبل الشركة (2-%).

وفي ما يتعلق بأسواق الأسهم الخليجية فقد سجلت أداءً قوياً في بداية العام إلا أنها عادت وانتهت بأداء متفاوت أثر تراجع أسعار النفط فقد تراجع مؤشر الأسواق الخليجية بواقع 2.5% عند نهاية العام بعد أن كان قد سجل ارتفاعاً بمقدار 25% حتى حلول شهر سبتمبر.

حيث استطاعت الأسواق الإماراتية والقطرية المحافظة على بعض مكاسبها وذلك بواقع 16% لقطر و12% لسوق دبي فيما تفاوت أداء الأسواق الأخرى بالسالب.

حضرته الإخوة المساهمين

فيما يتعلق بأداء الاقتصاد المحلي فقد شهد تحسناً خلال العام حيث شهد القطاع غير النفطي تسارعاً في نشاطه (بواقع 5 إلى 6%) انعكس بشكل كبير على نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كما شكلت خطة التنمية الحكومية دافعاً أساسياً للنمو.

واستمر وضع الكويت المالي والخارجي بالتحسن حيث تم تحقيق فوائض بمقدار 12,9 مليار دينار للسنة المالية 2013-2014 وذلك رغم تراجع أسعار النفط خلال النصف الأخير من العام 2014، فيما سجل معدل التضخم اعتدالاً (في حدود 3%) كما سجل سعر صرف الدينار الكويتي الذي يرتبط بسلة عملات ليستحوذ الدولار الأمريكي على الوزن الأكبر فيها ارتفاعاً مقابل معظم العملات الرئيسية العالمية خلال العام كنتيجة قوة الدولار الأمريكي إلا أنه قد تراجع مقابل الدولار.

وكذلك انخفاض قيمة الأتعاب والعمولات من 613 ألف د.ك لعام 2013 مقارنة مع 295 ألف د.ك لعام 2014 وذلك بسبب عدم تمكن الشركة بالقيام بأية عمليات استثمارية خلال العام 2014 أما فيما يتعلق بالمصاريف والأعباء الأخرى فقد انخفضت المصاريف العمومية والإدارية من 1,275 ألف د.ك لعام 2013 إلى مبلغ 1,220 ألف د.ك لعام 2014.

وبناءً عليه، فقد انخفض مجموع حقوق الملكية من 18,423 مليون د.ك لعام 2013 مقارنة مع 17,438 لعام 2014، فيما سجل مجموع الموجودات أيضاً انخفاضاً من 19 مليون د.ك لعام 2013 مقارنة مع 18 مليون د.ك لعام 2014.

وإنني على ثقة تامة بقدررة إدارة الشركة لمواجهة التحديات والعمل على تحسين أداء الشركة في الفترة المقبلة مع الاستمرار في ضمان الجودة والمصداقية.

مساهمينا الكرام

أود التقدم لكم بخالص الشكر والتقدير على ثقتكم الكبيرة والتي كانت وما زالت دافعاً وداعماً لمسيرتنا، كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر لكافة الأخوة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين بالشركة على جهودهم المبدولة.

الإخوة المساهمين الكرام نؤكد استمرارنا بالعمل الجاد لتحقيق ما فيه مصلحة المساهمين الكرام.


حمد عبد العزيز الشايع
 رئيس مجلس الإدارة

هذا واستمر التحسن في الاستثمارات المتاحة للبيع خاصة في شركة سيمينا للأسمنت حيث حققت نتائج ايجابية للعام الثالث على التوالي ونتوقع أن تقوم بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2014 وكذلك الحال بالنسبة لشركة زاك سلوشنز حيث شهدت تحسن ملحوظ في أرباحها عن عام 2014 ونتوقع كذلك زيادة توزيعاتها النقدية.

كما ننوه بأن الشركة قامت بدراسة بعض مشاريع التطوير العقاري إقليمياً وعالمياً ووصلت في بعض منها إلى مراحل متقدمة جداً إلا أن الشركة اضطرت إلى الانسحاب منها لعدم تلبيتها للشروط والمعايير الرئيسية التي وضعتها الشركة وذلك حفاظاً على مصلحة المساهمين والعملاء، هذا وستستمر الشركة في دراسة واقتناص فرص استثمارية جديدة.

ونود أن نؤكد لمساهميننا الكرام بأن إدارة الشركة ستبذل قصارى جهدها لتعويض النتائج السلبية لعام 2014 وسوف تتخذ جميع الخطوات اللازمة والتي نتمنى أن تظهر نتائجها في العامين القادمين.

أما فيما يتعلق بالبيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 فقد شهدت إيرادات الشركة انخفاضاً من 1,286 ألف د.ك لعام 2013 إلى 286 ألف د.ك لعام 2014 ويعود الانخفاض هذا إلى تسجيل خسارة غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة (سوق الأوراق المالية) بمقدار 482 ألف د.ك لعام 2014 مقارنة مع تحقيق ربح غير محقق بمقدار 80 ألف د.ك لعام 2013.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية لفترة من 1/1/2014 إلى 31/12/2014

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي : شركة كاب كورب للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للعقد الموقع بيننا فإننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة نقدم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة قد راقبنا ودققنا العقود المتعلقة بالمعاملات والأنشطة التي طرحتها الشركة خلال الفترة من 2014/1/1 إلى 2014/12/31 ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوي والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا، أما مسؤوليتنا فتتحصّر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجع التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في الشركة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كم حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار الرأي في مدى تماشي أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2014/1/1 إلى 2014/12/31، والتي اطلعنا عليها، قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ونحيطكم علماً بأن الشركة لا تقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين.

هذا ونسأل الله العليّ القدير أن يوفق القائمين على الشركة لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقّق للجميع الرشد والسداد، والله ولي التوفيق.

هيئة الرقابة الشرعية

د/ علي إبراهيم الراشد
عضو هيئة الرقابة الشرعية



د/ عيسى زكي عيسى
عضو هيئة الرقابة الشرعية



أ.د/ عبد العزيز القصار
رئيس هيئة الرقابة الشرعية



نشاط شركة كاب كورب للإستثمار

إدارة تمويل المؤسسات

إن من أهم العوامل الرئيسية لنجاح الشركة (كاب كورب) هو توفير الحلول المالية التي تلي الاحتياجات المحددة للعملاء من مؤسسات وأفراد ولذلك تتمتع الشركة بخبرات غنية في أسواق رأس المال في الكويت وقدرات بحثية راسخة وعلاقات وثيقة بالأساط المالية داخل البلاد وخارجها تركزها الشركة لتوفير متطلبات عملائها من شركات وأفراد لتسهيلات إئتمانية بصيغ التمويل الإسلامية المتعددة وتوفير خدمات أخرى مثل إعادة الهيكلة والإستحواذ والتقييم وإدارة الإصدارات ودراسات الجدوى، كما تحرص الإدارة على تنفيذ خطط عملائها بطريقة مبتكرة وشاملة ضمن الزمن المحدد.

قطاع إدارة الأصول

يعتبر من أهم القطاعات التي يتركز نشاطها على تقديم خدمات وأدوات مالية متنوعة بحيث تلي متطلبات ورغبات عملائها من خلال وضع باقة متنوعة واسعة الخيارات وسلسلة في متناول عملائها والتي من ضمنها إدارة المحافظ المالية للغير في السوق المحلي والإقليمي بكافة أنواعها من إدار العميل أو لحفظ الأسهم أو بإدارة الشركة، وأيضاً إتاحة الفرصة لعملائها من خلال طرح وحدات "صندوق كاب كورب المحلي" والذي تأسس في عام 2009.

وقد بلغ إجمالي المحافظ الإستثمارية لدى القطاع خلال عام 2014 عدد 108 محافظ إستثمارية وقيمة سوقية إجمالية 35 مليون، وقد بلغ أداء فريق القطاع من خلال هذه المحافظ 2.4% في حين كان أداء مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية 3.1%.

إدارة توظيف الإستثمار

تعتبر الإدارة بمثابة حلقة الوصل بين الشركة وعملائها سواء الحاليين أو المرتقبين، وعليه قامت الإدارة بتكثيف تواصلها مع عملاء الشركة من أجل بناء جسور التواصل والحفاظة على الثقة المتبادلة مع العملاء والمساهمين، وكذلك للوقوف عند جميع التسؤلات المطروحة سواء لمشاريع الشركة الحالية أو المرتقبة، بالإضافة إلى قراءة ما يحتاجه السوق من منتجات في ظل شح السيولة التي لا تزال تلقي بظلالها عليه، ساعين مع جميع إدارات الشركة لابتكار ما هو مناسب من منتجات لتلك الفترة، ملين بذلك رغبة السوق وعملائها.

ملخص المشاريع

إدارة أسهم الملكية الخاصة

تعد أسهم الملكية الخاصة من أهم الخدمات التي تقدمها شركة كاب كورب ويعتمد هذا النوع من الخدمات على إعداد دراسات الجدوى وإجراء البحوث التحليلية المتخصصة للشركات المستهدفة ومراقبة كيفية أدائها، وذلك من خلال التحالف مع الشركات داخل وخارج الكويت من خلال زيادة رأس المال أو إعادة الهيكلة لهذه الشركات، وذلك يأتي بعد دراسة دقيقة لوضع هذه الشركات ومعرفة كيفية أدائها.

ومن أهم الإستثمارات التي ساهمت فيها الإدارة شركة سيميننا للإستثمار، حيث تعمل على إنشاء وتطوير مصانع الإسمنت ومواد البناء في المنطقة. وتعمل الشركة أيضاً على تأمين دخول أكثر من أربع أسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإنشاء مصانع فيها، كما إستطاعت الشركة الإستحواذ على عدة فرص إستثمارية في البحرين، كما تواصل الشركة المفاوضات للحصول على المزيد من الفرص في المنطقة. حيث يبلغ رأسمال الشركة 255 مليون دولار أمريكي، وتحقق الشركة أرباح سنوية.

قامت شركة كاب كورب بالمساهمة بشركة زاك سلوشنز، وهي شركة كويتية، من خلال تملك 14.78% من رأس المال. تعمل شركة زاك سلوشنز على تقديم نوعية عالية من الإستشارات والنظم المعلوماتية المتكاملة، وتركز الشركة على التخصص في العمل وذلك من خلال وجود فريق عمل كبير من المتخصصين، وتقوم الشركة بتوزيع أرباح سنوية على المساهمين، وتم زيادة رأسمال الشركة إلى 10 مليون دينار لتكون جاهزة للإدراج بأي وقت.

أيضاً المساهمة بشركة فيا كوم للإتصالات، ولنا حصة سوقية كبيرة في السوق الكويتي وحققت الشركة أرباح مجزية في العام 2014.

الإستثمار العقاري

أنشأت "كاب كورب" إدارة متخصصة للإستثمار العقاري تعتي بإعداد دراسات الجدوى للمشاريع لضمان أعلى عائد للإستثمار بأقل المخاطر بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد دخلت "كاب كورب" في مشاريع مشتركة ومع الشركات الإقليمية والعالمية الكبرى بحيث تركزت أنشطتها في دول مجلس التعاون الخليجي كالبحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية وقطر مستهدفة دول الشرق الأوسط، ومن أهم المشاريع العقارية مشروع مرسى السيف حيث جاري تطويره واصدار الوثائق الخاصة بالعقار تمهيداً لبدء البيع.

**البيانات المالية المجمعة
وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014**

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين

شركة كاب كورب للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

للمجموعة. يشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المهمة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي تدقيق.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن أدائها المالي المجمع وتدفعاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الأيضاح رقم (3).

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمر التنظيمية الأخرى

برأينا، أن الشركة الأم تمسك دفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يخص البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في تلك الدفاتر. كذلك فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، وتعديلاته ولائحة التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، ولم يرد لعلنا وقوع مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، وتعديلاته ولائحة التنفيذية، أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع. كذلك، ومن خلال تدقيقنا، لم يرد لعلنا وقوع مخالفات مادية خلال السنة لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية واللوائح المتعلقة به، أو القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحة التنفيذية.

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة كاب كورب للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") والتي تتألف من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2014 والبيانات المجمعة للدخل، الدخل والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي المسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الأيضاح رقم (3) وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة تكون خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تعتمد الإجراءات على تقدير مراقب الحسابات، وتتضمن تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل من قبل الشركة للبيانات المالية المجمعة، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية

لمس

قيس محمد النصف

مراقب حسابات مرخص رقم 38 فئة "أ"

BDO النصف وشركاه

الكويت في : 26 مارس 2015

بيان المركز المالي المجموع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013	2014	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
3,115,833	1,658,151	5	النقد والنقد المعادل
2,892,519	2,870,171	6	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
3,535,680	4,256,827	7	ذمم مرابحات وكالات مدينة
305,456	158,837	8	أرصدة مدينة أخرى
9,059,441	8,986,472	9	استثمارات متاحة للبيع
102,000	123,307	10	استثمار في شركة زميلة
57,344	8,639	11	ممتلكات ومعدات
19,068,273	18,062,404		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
265,392	167,420	12	أرصدة دائنة أخرى
379,997	457,079		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
645,389	624,499		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
20,000,000	20,000,000	13	رأس المال
104,304	104,304	14	إحتياطي إجباري
1,046,475	972,752		إحتياطي التغير في القيمة العادلة
18,797	3,254		إحتياطي ترجمة عملة أجنبية
(2,746,692)	(3,642,405)		خسائر متراكمة
18,422,884	17,437,905		مجموع حقوق الملكية
19,068,273	18,062,404		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الايضاحات المرفقة على الصفحات من 20 إلى 52 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.



يوسف عيسى الحساوي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



حمد عبد العزيز الشايح
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجموع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013	2014	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الإيرادات
40,610	57,244	5	إيرادات عمليات التمويل
201,006	143,113	7	إيرادات مرايحة
			(خسارة) / ربح غير محقق من إستثمارات بالقيمة
80,208	(482,546)		العادلة من خلال بيان الدخل
			(خسارة) / ربح من بيع إستثمارات بالقيمة العادلة من
211,900	(3,201)		خلال بيان الدخل
-	21,307		حصة المجموعة من نتائج اعمال شركة زميلة
613,628	295,449	17	أتعاب وعمولات
199,728	246,070	18	إيرادات توزيعات أرباح
(63,880)	6,235		فروقات ترجمة عملة أجنبية
2,890	3,222		إيرادات أخرى
1,286,090	286,893		
			المصاريف والأعباء الأخرى
264,026	37,439		رد مخصص انخفاض قيمة وكالات مدينة
(1,275,426)	(1,220,045)	19	مصاريف عمومية وإدارية
274,690	(895,713)		صافي (خسارة) / ربح السنة قبل الزكاة
(832)	-		الزكاة
273,858	(895,713)		صافي (خسارة) ربح السنة
1.37	(4.48)	20	(خسارة) / ربحية السهم الأساسية (فلس)

إن الايضاحات المرفقة على الصفحات من 20 إلى 52 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
273,858	(895,713)	صافي (خسارة) / ربح السنة
		(المصرف) / الدخل الشامل الآخر
		بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل المجمع:
316,985	(73,723)	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(8,665)	(15,543)	فروق ترجمة عملة أجنبية
308,320	(89,266)	(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة
582,178	(984,979)	إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة

إن الايضاحات المرفقة على الصفحات من 20 إلى 52 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	مجموع حقوق الملكية دينار كويتي	خسائر متراكمة دينار كويتي	احتياطي ترجمة عملة أجنبية دينار كويتي	احتياطي التغيير في القيمة العادلة دينار كويتي	احتياطي اجباري دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي	
	17,840,706	(3,020,550)	27,462	729,490	104,304	20,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2013
	273,858	273,858	-	-	-	-	صافي ربح السنة
	308,320	-	(8,665)	316,985	-	-	الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة
	582,178	273,858	(8,665)	316,985	-	-	إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة
	18,422,884	(2,746,692)	18,797	1,046,475	104,304	20,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
	18,422,884	(2,746,692)	18,797	1,046,475	104,304	20,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2014
	(895,713)	(895,713)	-	-	-	-	صافي خسارة السنة
	(89,266)	-	(15,543)	(73,723)	-	-	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
	(984,979)	(895,713)	(15,543)	(73,723)	-	-	إجمالي الخسارة الشاملة للسنة
	17,437,905	(3,642,405)	3,254	972,752	104,304	20,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014

إن الأيضاحات المرتقة على الصفحات من 20 إلى 52 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013	2014	إيضاح
دينار كويتي	دينار كويتي	
273,858	(895,713)	الأنشطة التشغيلية صافي (خسارة) / ربح السنة
76,970	56,128	تعديلات ل: الإستهلاك
(80,208)	482,546	خسارة / (ربح) غير محقق من إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	(21,307)	حصة المجموعه من نتائج أعمال شركة زميلة
(264,026)	(37,439)	رد مخصص انخفاض قيمة وكالات مدينة
(199,728)	(246,070)	إيرادات توزيعات الأرباح
72,272	80,686	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
(120,862)	(581,169)	صافي النقد المستخدم قبل التغيير في رأس المال العامل
(319,908)	(460,198)	التغيير في رأس المال العامل: استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
269,392	(683,708)	ذمم مرابحات ووكالات مدينة
(178,433)	130,322	أرصدة مدينة أخرى
25,639	(97,972)	أرصدة دائنة أخرى
(324,172)	(1,692,725)	التدفقات النقدية المستخدمة في العمليات
-	(3,604)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة
(324,172)	(1,696,329)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
-	(7,423)	الأنشطة الإستثمارية مدفوعات شراء ممتلكات ومعدات
7,662	-	صافي الحركة على الإستثمارات المتاحة للبيع
199,728	246,070	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
207,390	238,647	صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية
(116,782)	(1,457,682)	صافي النقص في النقد والنقد المعادل
3,232,615	3,115,833	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
3,115,833	1,658,151	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الايضاحات المرفقة على الصفحات من 20 إلى 52 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

1. معلومات عامة

تأسست شركة كاب كورب للإستثمار- ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 3182 جلد1 بتاريخ 22 أبريل 2008، وقد تم إعلان قيام الشركة نهائياً في الجمعية التأسيسية للشركة الأم بتاريخ 28 ابريل 2008. إن الشركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي كشركة إستثمارية.

تمارس الشركة الأم أنشطتها الرئيسية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في الآتي:

- 1 - الإستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم وصكوك هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- 2 - إدارة اموال المؤسسات العامة والخاصة وإستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- 3 - تقديم وإعداد الدراسات والإستشارات الفنية والإقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالإستثمار وإعداد الدراسات اللازمة للمؤسسات والشركات.
- 4 - الوساطة في عمليات التمويل.
- 5 - القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للصكوك التي تصدرها الشركات والهيئات وغيرها من الأشخاص القانونية الخاصة والعامة ووظائف أمناء الإستثمار.
- 6 - التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
- 7 - منح التمويل للغير في مختلف القطاعات مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح التمويل مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة.
- 8 - التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة فقط.
- 9 - القيام بالعمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وصكوك الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
- 10 - القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالي والنقدي في الكويت وتلبية حاجاته.
- 11 - تعبئة الموارد للتمويل بالإجارة وأن ترتب عمليات تمويل جماعي للإجارة وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يجوز لها قبول الودائع.
- 12 - استثمار أموالها في مختلف أوجه الإستثمار التي يقرها بنك الكويت المركزي وبصفة رئيسية التمويل بأسلوب الإجارة لما يتطلبه ذلك من تملك الاصول المنقولة وغير المنقولة وتأجيرها ولا يتضمن ذلك تمويل شراء السلع الاستهلاكية.
- 13 - تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات واستغلالها وتاجيرها للجهات الأخرى.
- 14 - انشاء صناديق الإستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة امين الإستثمار أو مدير الإستثمار للصناديق الإستثمارية التاجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
- 15 - إدارة المحافظ المالية وإستثمار وتنمية الأموال في العمليات التاجيرية لحسابها ولحساب الغير طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة ويجوز للشركة ان يكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها والتي قد تساعدها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت او في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها على ان يكون ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

قامت الشركة الأم بتوفيق أوضاعها مع أحكام القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية بموجب الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 22 مايو 2014 وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري تحت رقم 631 بتاريخ 1 سبتمبر 2014.

إن عنوان المكتب المسجل للشركة الأم هو ص.ب. 994 الصفاة 13010 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لشركة كاب كورب للإستثمار ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 26 مارس 2015 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين. إن مساهمي الشركة الأم لهم الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2. تطبيق معايير دولية جديدة والمعدلة

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2014

يسري عدد من التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية وتفسير واحد على السنة الحالية وقد تم تطبيقها في البيانات المالية المجمعة. فيما يلي بيان مفصل لطبيعة وأثر كل تعديل وتفسير تم تطبيقه من قبل المجموعة.

- **المنشآت الاستثمارية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 و 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27)**
تم إجراء تعديلات للمعيار الدولي للتقارير المالية 10: البيانات المالية المجمعة، والمعيار الدولي للتقارير المالية 12: الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى، ومعيار المحاسبة الدولي 27: البيانات المالية المنفصلة، وذلك من أجل:
- تزويد "المنشآت الاستثمارية" (كما هي معرفة) بإعفاء من تجميع شركات تابعة معينة، وبدلاً من ذلك طلب قيام المنشأة الاستثمارية بقياس الاستثمار في كل شركة تابعة مؤهلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية أو معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
- طلب إفصاحاً إضافياً لماذا تم اعتبار المنشأة منشأة استثمارية، وتفصيل الشركات التابعة غير المجموعة للمنشأة، وطبيعة العلاقة وبعض المعاملات بين المنشأة الاستثمارية وشركاتها التابعة.
- مطالبة المنشأة الاستثمارية بالمحاسبة عن استثمارها في شركة تابعة ذات علاقة بنفس الطريقة في بياناتها المالية المجمعة والمنفصلة (أو أن تقدم فقط بيانات مالية منفصلة إذا كانت كافة الشركات التابعة غير مجمعة).
أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على المجموعة.

● **معيار المحاسبة الدولي 32: مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية**

- يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية العرض لبعض الجوانب بسبب التنوع في تطبيق المتطلبات على المقاصة مع التركيز على الجوانب التالية:
- المقصود بـ "لديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة".
- تطبيق سبل تحقق وتسوية متزامنة.
- مقاصة مبالغ الضمان.
- وحدة الحساب لتطبيق متطلبات المقاصة.
أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على المجموعة.

● **معيار المحاسبة الدولي 36: إفصاحات المبلغ الممكن استرداده للموجودات غير المالية**

- تقلل التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 انخفاض القيمة، الحالات المطلوب فيها الإفصاح عن المبلغ المسترد للموجودات أو الوحدات المنتجة للنقد، وتوضح الإفصاحات المطلوبة، كما تُدخل متطلب واضح للإفصاح عن معدل الخصم المستخدم في تحديد انخفاض القيمة (أو عمليات عكس انخفاض القيمة) حيث يتم تحديد المبلغ المسترد (على أساس القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع) باستخدام أسلوب القيمة الحالية.
أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

(أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2014 (تتمة)

- **معييار المحاسبة الدولي 39: استبدال المشتقات واستمرار محاسبة التغطية**
توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس أنه لا توجد حاجة إلى وقف محاسبة التحوط إذا تم استبدال مشتقات التحوط، شريطة الوفاء بمعايير معينة. يشير الاستبدال إلى حدث توافق فيه الأطراف الأصلية في المشتقة على قيام أحد الأطراف المقابلة المتقاصة أو أكثر باستبدال الطرف المقابل الأصلي ليصبح الطرف المقابل الجديد لكل طرف من الأطراف. ويتعين تطبيق التعديلات ومواصلة محاسبة التحوط، أن يتوجب إجراء استبدال لطرف مقابل مركزي كنتيجة للقوانين أو التعليمات أو إصدار القوانين أو التعليمات. أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على المجموعة.
- **تفسير لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية 21: الرسوم**
يقدم التفسير إرشاداً بشأن متى يتم الاعتراف بالتزام لرسوم تم فرضها من قبل الحكومة، بالنسبة للرسوم التي تمت المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، وتلك التي يكون فيها التوقيت ومبلغ الرسوم مؤكداً. يعرف التفسير الحدث الملزم للاعتراف بالتزام على أنه النشاط الذي يؤدي إلى تحفيز دفع الضريبة وفقاً للتشريع. ويقدم الإرشادات التالية بشأن الاعتراف بالتزام بدفع الضرائب:
- يتم إثبات الالتزام تدريجياً إذا وقع الحدث الملزم على مدى فترة من الزمن.
- إذا أثير نشوء الالتزام عند الوصول عند حد أدنى، فإنه يتم الاعتراف بالالتزام عند الوصول إلى ذلك الحد الأدنى. أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على المجموعة.

● التحسينات السنوية دورة 2010-2012

في التحسينات السنوية دورة 2010-2012، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية سبعة تعديلات على ستة معايير تضمنت تعديلاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 13: قياس القيمة العادلة. يسري التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 13 فوراً للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2014، ووضح المجلس في أساس الاستنتاجات أن الذمم المدينة والذمم الدائنة قصيرة الأجل التي ليس لها أسعار فائدة محددة يمكن قياسها بمبالغ الفواتير عندما يكون تأثير الخصم غير مادي. ليس للتعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 13 تأثير على المجموعة.

● التحسينات السنوية دورة 2011-2013

في التحسينات السنوية دورة 2011-2013، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية أربعة تعديلات لأربعة معايير تضمنت تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية 1: تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة. يسري التعديل للمعيار الدولي للتقارير المالية 1 فوراً للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2014، ووضح المجلس في أساس الاستنتاجات أنه يحق للمنشأة أن تختار إما تطبيق معيار حالي أو معيار جديد لم يصبح واجب التطبيق بعد ولكن يسمح بالتطبيق المبكر، بشرط أن يتم تطبيق أي من هذه المعايير باتساق خلال الفترات المفروضة في البيانات المالية للمنشأة المطبق عليها المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.

ليس للتعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 تأثير على المجموعة، حيث أن المجموعة تعد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

(ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد

المعايير والتفسيرات الصادرة لكنها غير سارية بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة مبينة أدناه: تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عند سريانها حيثما انطبق ذلك.

• المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

يتعامل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" مع التصنيف والقياس والاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية. صدرت النسخة الكاملة من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في يوليو 2014. وهو يحل محل الإرشاد في معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية. يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بنموذج القياس المختلط، ولكنه يبسطه، ويضع ثلاث فئات أساسية لقياس الموجودات المالية: التكلفة المطفأة، والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر، والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد أساس التصنيف على نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها الخاصة بالأصل المالي. يتطلب المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار غير قابل للإلغاء لإدراج التغييرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر عند بدء الاستثمار وليس التدوير. يوجد الآن نموذج جديد للخسائر الائتمانية المتوقعة يستبدل نموذج خسائر انخفاض القيمة المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي 39. بالنسبة للمطلوبات المالية، لم يكن هناك تغيرات في التصنيف والقياس فيما عدا الاعتراف بالتغيرات في المخاطر الائتمانية الخاصة بها في الدخل الشامل الآخر، وللمطلوبات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يخفف المعيار الدولي للتقارير المالية 9 من متطلبات فعالية التغطية باستبدال حد الاختبارات الواضحة لفعالية التغطية. يتطلب المعيار علاقة اقتصادية بين البند المغطى وأداة التغطية وفيما يتعلق "بالنسبة المئوية للتغطية" فأنها تبقى كما هي كتلك المستخدمة من قبل الإدارة فعلياً لأغراض إدارة المخاطر. يبقى التوثيق المستندي المتزامن مطلوباً إلا أنه يختلف عن الذي يتم إعداده حالياً بموجب معيار المحاسبة الدولي 39. يسري المعيار للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. سوف تقيم الشركة التأثير الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11: الترتيبات المشتركة: المحاسبة عن امتلاك حصص في عمليات مشتركة

تتطلب التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 وجوب تطبيق مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 3 للمحاسبة عن دمج الأعمال من قبل المُشغّل المشترك الذي يحاسب عن امتلاك حصص في عمليات مشتركة عندما يشكل نشاط العمليات المشتركة منشأة أعمال. توضح أيضاً التعديلات أن الحصص المحتفظ بها سابقاً في عملية مشتركة لا يتم إعادة قياسها عند امتلاك حصص إضافية في نفس العملية المشتركة التي يحتفظ فيها بالسيطرة المشتركة. إضافة إلى ذلك، تم إضافة استبعاد من نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 11 محدداً أن التعديلات لا يتم تطبيقها عندما تكون الأطراف المشتركة في السيطرة المشتركة، بما في ذلك المنشأة المعدة للتقرير، خاضعة لسيطرة مشتركة لنفس الطرف النهائي المسيطر. تطبق التعديلات على كل من امتلاك حصص مبدئية في عملية مشتركة وامتلاك أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة، وتسري على نحو مستقبلي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

(ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد (تتمة)

• المعيار الدولي للتقارير المالية 14: حسابات تأجيل منظمه

يعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية 14 معياراً اختيارياً يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها لتنظيم الأسعار، بالاستمرار في تطبيق معظم سياساتها المحاسبية الحالية لأرصدة حسابات التأجيل المنظمة عند تطبيقها للمعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. يجب على المنشآت التي تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 14 أن تدرج حسابات التأجيل المنظمة كبند منفصل في بيان المركز المالي المجمع وتدرج الحركة على أرصدة تلك الحسابات كبند منفصل في بيان الربح أو الخسارة المجمع وبيان الدخل الشامل الآخر. يتطلب المعيار إفصاحات حول الطبيعة والمخاطر المرتبطة بتنظيم الأسعار بالمنشأة وتأثيرات تنظيم الأسعار على البيانات المالية الخاصة بها. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 14 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. ونظراً إلى أن المجموعة تعد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، فلن يتم تطبيق هذا المعيار.

• المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات العقود مع عملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 وهو يضع نموذجاً جديداً من خمس خطوات سيتم تطبيقه على الإيراد الناتج من العقود مع عملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، يتم الاعتراف بالإيراد بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تحويل بضائع أو خدمات لعميل. توفر المبادئ الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أسلوباً هيكلياً أكبر لقياس الإيراد والاعتراف به. يسري المعيار الجديد للإيراد على جميع المنشآت ويحل محل كافة متطلبات الاعتراف بالإيراد الحالي بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية. يتطلب المعيار إما تطبيق كامل أو تطبيق معدل بأثر رجعي للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب.

• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط المزايا المحددة: مساهمات الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 19 من المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار مساهمات الموظفين أو الأطراف الأخرى عند المحاسبة عن خطط المزايا المحددة. وأينما كانت المساهمات مربوطة بالخدمة، يتعين نسبتها إلى فترات الخدمة كمزايا سالية. توضح هذه التعديلات أنه إذا كان مبلغ المساهمات مستقلاً عن عدد سنوات الخدمة، فإنه يسمح للمنشأة إدراج هذه المساهمات كتخفيض في تكلفة الخدمة في الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة، بدلاً من توزيع المساهمات على فترات الخدمة. تسري التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014. وليس من المتوقع أن يسري هذا التعديل على المجموعة حيث أنه لا يوجد لدى أي من منشآت المجموعة خطط مزايا محددة ذات مساهمات من الموظفين أو الأطراف الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

(ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد (تتمة)

• التحسينات السنوية دورة 2010-2012

تسري هذه التحسينات من 1 يوليو 2014 ولا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على المجموعة. وتشتمل على:

o المعيار الدولي للتقارير المالية 2: الدفعات على أساس الأسهم

- يتم تطبيق هذا التحسين على نحو مستقبلي ويوضح مختلف الأمور ذات العلاقة بتعريفات الأداء وشروط الخدمة التي تعتبر شروط اكتسابية، وتشمل ما يلي:
- يجب أن يتضمن شرط الأداء شرط خدمة.
- يجب استيفاء الأداء المستهدف خلال تقديم الطرف المقابل للخدمة.
- قد يتعلق بالأداء المستهدف بعمليات أو لأنشطة منشأة ما، أو بعمليات أو أنشطة منشأة أخرى في نفس المجموعة.
- قد يكون الأداء المستهدف عبارة عن شرط يتعلق أو لا يتعلق بالسوق.
- إذا توقف الطرف المقابل، بغض النظر عن السبب، عن تقديم الخدمات خلال فترة الاكتساب، يعتبر شرط الخدمة لم يتم الوفاء به.

o المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال

- يطبق التعديل على نحو مستقبلي ويوضح أن جميع ترتيبات المبلغ المقابل المحتمل المصنف كمطلوبات (أو موجودات) الناتج عن دمج أعمال يجب قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة سواء كان أو لم يكن واقعاً ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (أو معيار المحاسبة الدولي 39، كما يتطلب الأمر).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

(ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد (تتمة)

o المعيار الدولي للتقارير المالية 8: القطاعات التشغيلية

يطبق التعديل بأثر رجعي ويوضح:

- أنه يجب على أي منشأة أن تفصح عن الأحكام التي اتخذتها الإدارة في تطبيق معايير التجميع في الفقرة 12 من المعيار الدولي للتقارير المالية 8، متضمناً ذلك وصف موجز عن القطاعات التشغيلية التي تم تجميعها والخصائص الاقتصادية (مثل المبيعات وإجمالي الهامش) المستخدمة لتقييم ما إذا كانت القطاعات "متشابهة" أم لا.

- أنه يتعين فقط الإفصاح عن تسوية موجودات القطاعات مع إجمالي الموجودات إذا كانت التسوية يقدم بها تقرير إلى صانع القرارات التشغيلية الرئيسي، وذلك على نحو مشابه للإفصاح المطلوب لطلبات القطاع.

o معيار المحاسبة الدولي 16: الممتلكات والمنشآت والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38: الموجودات غير الملموسة

يطبق التعديل بأثر رجعي ويوضح في معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 بأن الموجودات قد يتم إعادة تقييمها بالرجوع إلى البيانات الملحوظة إما لإجمالي أو صافي القيمة الدفترية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك المتراكم أو الإطفاء هو الفرق بين إجمالي الأصل وقيمه الدفترية.

o معيار المحاسبة الدولي 24: إفصاحات الأطراف ذات الصلة

يطبق التعديل بأثر رجعي ويوضح أن المنشأة المديرة (وهي منشأة تقدم خدمات موظفي الإدارة العليا) تعتبر طرف ذو صلة يخضع لإفصاحات الأطراف ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، فإن المنشأة التي تستخدم منشأة مديرة يُتطلب منها الإفصاح عن المصاريف المتكبدة عن خدمات الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

(ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد (تتمة)

التحسينات السنوية دورة 2011-2013

تسري هذه التحسينات من 1 يوليو 2014 ولا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على الشركة. وتشتمل على:

o المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال

يطبق التعديل على نحو مستقبلي ويوضح بالنسبة لاستثناءات النطاق الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 3 أن:

- الترتيبات المشتركة، وليس فقط المشاريع المشتركة، تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 3.
- يطبق هذا الاستثناء من النطاق فقط على المحاسبة في البيانات المالية للترتيبات المشتركة نفسها.

o المعيار الدولي للتقارير المالية 13: قياس القيمة العادلة

يطبق التعديل على نحو مستقبلي ويوضح أن استثناء المحفظة في المعيار الدولي للتقارير المالية 13 يمكن تطبيقه ليس فقط على الموجودات والمطلوبات المالية، ولكن أيضاً على العقود الأخرى ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (أو معيار المحاسبة الدولي 39، حيثما تطلب الأمر).

o معيار المحاسبة الدولي 40: الاستثمارات العقارية

إن وصف الخدمات المساعدة في معيار المحاسبة الدولي 40 يُفَرِّق بين العقار الاستثماري والعقار الذي يشغله المالك (أي الممتلكات والمنشآت والمعدات). يطبق التعديل على نحو مستقبلي ويوضح أن المعيار الدولي للتقارير المالية 3، وليس وصف الخدمات المساعدة الوارد في معيار المحاسبة الدولي 40، يُستخدم لتحديد ما إذا كانت المعاملة هي شراء أصل أو دمج أعمال.

● تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38:

توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء

توضح التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 أن الإيراد يعكس نمطاً من المزايا الاقتصادية الناتجة عن تشغيل منشأة الأعمال (التي يعتبر الأصل جزءاً منها) بدلاً من المزايا الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. نتيجة لذلك، لا يمكن استخدام الطريقة المستندة إلى الإيرادات لاستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات ومن الممكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية من أجل إطفاء موجودات غير ملموسة. تسري التعديلات على نحو مستقبلي للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر على المجموعة، حيث أن المجموعة لم تستخدم طريقة قائمة على الإيرادات من أجل استهلاك موجوداتها غير المتداولة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

(ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد (تتمة)

• تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة: النباتات المثمرة

تُغير التعديلات المتطلبات المحاسبية للموجودات البيولوجية التي تستوفي تعريف النباتات المثمرة. بموجب التعديلات، فإن الموجودات البيولوجية التي تستوفي تعريف النباتات المثمرة لم تعد ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41، وبدلاً من ذلك، يطبق عليها معيار المحاسبة الدولي 16. بعد الاعتراف المبدئي، سيتم قياس النباتات المثمرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16 بالتكلفة المجمعة (قبل النضوج) وباستخدام أيا من طريقة التكلفة أو طريقة إعادة التقييم (بعد النضوج). كما تتطلب التعديلات أن يبقى المحصول الذي ينمو على النباتات المثمرة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41 مقاساً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. بالنسبة للمنح الحكومية المتعلقة بالنباتات المثمرة، ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي 20: المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية. تسري التعديلات بأثر رجعي للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر على المجموعة حيث أن المجموعة ليس لديها أي نباتات حاملة للثمار.

• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة

ستسمح التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. وسيتمتع على المنشآت التي تطبق بالفعل المعايير الدولية للتقارير المالية واختارت تغيير طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة أن تقوم بتطبيق هذا التغيير بأثر رجعي. بالنسبة للمنشآت التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى واختارت تغيير طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة، يتعين عليها تطبيق هذه الطريقة من تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقارير المالية. تسري التعديلات للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للشركة.

لن تؤثر هذه التعديلات على المركز المالي المجمع أو أداء المجموعة وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.1 بيان الألتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRIC، وقانون الشركات الكويتي رقم 25 لسنة 2012 ولائحته التنفيذية.

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية IASB والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRIC كما تم تعديلها للاستخدام من قبل حكومة دولة الكويت للمؤسسات المالية التي يشرف عليها بنك الكويت المركزي. وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية تتطلب تعديلات حكومة دولة الكويت تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية فيما عدا متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 لمخصص انخفاض القيمة الكلي، والذي تم استبداله بمتطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحد الأدنى للمخصص العام وهو 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. تطبق هذه المعدلات على صافي الزيادة في التسهيلات بعد طرح فئات ضمانات مقيدة محددة خلال فترة البيانات المالية.

تم عرض هذه البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للمجموعة، وقد تم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا إعادة القياس بالقيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وإستثمارات متاحة للبيع.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مبنية أدناه وباستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المشار إليها في الإيضاح (2) أعلاه فقد تم تطبيق هذه السياسات على أساس مماثل لكل السنوات المعروضة إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

3.3 أساس التجميع

تشتمل البيانات المالية المجمعة على البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة حتى 31 ديسمبر 2014 (انظر أدناه). أن تاريخ البيانات المالية لكافة الشركات التابعة هو 31 ديسمبر.

عندما يكون للشركة الأم السيطرة على شركة مستثمر فيها، فإنه يتم تصنيفها على أنها شركة تابعة. تسيطر الشركة الأم على الشركة المستثمر فيها إذا توفرت لديها العناصر الثلاثة التالية بالكامل: السيطرة على الشركة المستثمر فيها، والتعرض أو الحق في العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها، وقدرة المستثمر على استخدام سيطرته للتأثير على هذه العوائد المتغيرة. يتم إعادة تقييم السيطرة عندما تشير الحقائق والظروف إلى احتمالية حدوث تغير في أي من عناصر السيطرة هذه.

تنشأ السيطرة الفعلية في الحالات التي يكون للشركة الأم فيها القدرة الفعلية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها دون أن يكون لديها غالبية حقوق التصويت. عند تحديد ما إذا كانت السيطرة الفعلية موجودة أم لا، تأخذ الشركة الأم في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة بما في ذلك ما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.3 أساس التجميع

- حجم حقوق تصويت الشركة الأم بالنسبة إلى حجم وتوزيع الأطراف الأخرى التي لديها حقوق تصويت.
- حقوق التصويت المحتملة الجوهرية التي تملكها الشركة والأطراف الأخرى.
- الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- النماذج التاريخية في حضور التصويت.

تدرج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية حتى تاريخ انتهاء هذه السيطرة. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة على أساس كل بند من خلال إضافة البنود المتشابهة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. عند التجميع يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين الشركات بالكامل بما فيها الأرباح أو الخسائر والأرباح والخسائر غير المحققة بين الشركات. يتم تعديل المبالغ الواردة في البيانات المالية للشركات التابعة، حيثما كان ذلك ضرورياً، لضمان توافقها مع السياسات المحاسبية التي تطبقها المجموعة.

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية المجموعة في هذه الشركات. تتكون الحصص غير المسيطرة من مبلغ تلك الحقوق في تاريخ الدمج الفعلي للأعمال والحصص غير المسيطرة للمنشأة في التغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج. إن الخسائر ضمن شركة تابعة تعود إلى الحصص غير المسيطرة حتى إذا أدى ذلك إلى عجز في الرصيد.

إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على هذه الشركات يتم المحاسبة عنها كمعاملات حقوق ملكية. بالنسبة للمشتريات من الحصص غير المسيطرة يتم تسجيل الفرق بين أي مبلغ مدفوع والحصص المشتراة المتعلقة به من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة في حقوق الملكية. يتم أيضاً تسجيل الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعادات الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

عندما تتوقف سيطرة المجموعة يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في حقوق الملكية إلى قيمتها العادلة وإثبات التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل المجمع. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية الأولية لأغراض الاحتساب اللاحق للحصص المحتفظ بها كشركة زميلة أو مشروع مشترك أو أصل مالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي مبالغ تم إثباتها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر تتعلق بهذه المنشأة يتم احتسابها كما لو كانت المجموعة قد قامت مباشرة باستبعاد هذه الموجودات أو المطلوبات (أي أنه يتم إعادة تصنيفها في بيان الدخل أو تحويلها مباشرة إلى الأرباح المرحلة وفقاً لما تحدده المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة).

إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على هذه الشركات يتم المحاسبة عنها كمعاملات حقوق ملكية. بالنسبة للمشتريات من الحصص غير المسيطرة يتم تسجيل الفرق بين أي مبلغ مدفوع والحصص المشتراة المتعلقة به من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة في حقوق الملكية. يتم أيضاً تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الإستبعادات لصالح الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.3 أساس التجميع

فيما يلي الشركات التابعة:

نسبة الملكية		مكان التأسيس والعمليات	النشاط الرئيسي	اسم الشركة التابعة
2013	2014			
%	%			
100	100	البحرين	بيع وشراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) لحساب الشركة فقط	شركة كاب للمشاريع ش.ش.و
100	100	لوكسمبورج	استثمار	كودريجا للإستثمار

شركة كاب للمشاريع ش.ش.و تم الاعتماد على بيانات مالية مدققة كما في 31 ديسمبر 2014. شركة كودريجا للإستثمار تم الاعتماد على بيانات الإدارة كما في 31 ديسمبر 2013، ترى الإدارة أنه لا يوجد تغيير في بيانات الإدارة لعام 2014 عن بيانات الإدارة كما في 31 ديسمبر 2013.

3.4 الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية ضمن الفئات المحددة التالية: "النقد والنقد المعادل"، "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل"، "استثمارات متاحة للبيع"، "وكالات ومرابحات مدينة". يعتمد التصنيف على طبيعة وغرض الموجودات المالية ويحدد عند الاعتراف المبدئي.

طريقة معدل العائد الفعلي

طريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للأصل المالي وتوزيع إيرادات العائد على الفترة ذات الصلة.

إن معدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يخضع المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة بالضبط من خلال العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو أينما كان ذلك مناسباً، حسب الفترة الأقصر.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.4 موجودات المالية (تتمة)

النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل من نقد في الصندوق ونقد لدى المقاصة وأرصدة لدى البنوك والمرايحات قصيرة الأجل التي فترة استحقاقها لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما يكون الأصل المالي إما محتفظ به للمتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا: (1) تم شراؤه أساساً بغرض بيعه في المستقبل القريب أو (2) كان جزءاً من محفظة محددة لأدوات مالية تديرها المجموعة معاً وكان له نمط فعلي حديث لتحقيق ربح قصير الأجل، أو (3) كان مشتقاً غير محدد وفعال كأداة تحوط.

إن الأصل المالي بخلاف المحتفظ به للمتاجرة يمكن تحديده بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند التحقق المبدئي إذا: (1) كان هذا التصنيف يؤدي إلى استبعاد أو تقليل الاختلاف في القياس أو التحقق بشكل جوهري والذي كان ليحدث لو لم يتم هذا التصنيف، أو (2) إذا شكّل الأصل المالي جزءاً من مجموعة من الموجودات أو المطلوبات المالية أو كليهما يدار أو يقيّم أدائه على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة للمجموعة وتقديم معلومات حول التجميع داخلياً على هذا الأساس، أو (3) إذا كان يشكل جزءاً من عقد يحتوي على أحد المشتقات المتضمنة أو أكثر في ظل سماح معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس بتصنيف العقد الكلي (الأصل أو الالتزام) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إثبات الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الدخل المجموع. يشمل صافي الربح أو الخسارة المثبتة في بيان الدخل المجموع أي توزيع للأرباح أو عائد مكتسب من الأصل المالي.

استثمارات متاحة للبيع

يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع. ولاحقاً للتحقق المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة بالرجوع إلى آخر سعر شراء معلن عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي المجموع.

وبالنسبة للاستثمارات التي ليس لها سعر سوق معلن، يتم إجراء تقدير معقول لقيمتها العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو على أساس صافي موجودات الاستثمار ذات الصلة. أما الاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق فيتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع مباشرة في الدخل الشامل الآخر، ويتم مراكمتها في بند احتياطي التغير في القيمة العادلة إلى أن يتم بيع الاستثمار أو تحصيله أو استبعاده بطريقة أخرى، أو إلى أن يتم تحديد انخفاض قيمته، فعندئذ يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في احتياطي التغير في القيمة العادلة وإدراجها في بيان الدخل المجموع للفترة التي حدث فيها الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر العملة الأجنبية للموجودات النقدية مباشرة في بيان الدخل المجموع.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع في بيان الدخل المجموع عند ثبوت حق المجموعة في استلام توزيعات الأرباح.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة) 3.4 موجودات المالية (تتمة)

وكالات ومرايحات مدينة

يمثل هذا البند موجودات مالية أنشأتها المجموعة حيث لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليس لها سعر معلن في سوق نشطة حيث يتم تصنيفها "وكالات ومرايحات مدينة". يتم قياس الوكالات والمرايحات المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية، بخلاف تلك التي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، للتأكد من وجود مؤشرات لانخفاض القيمة وذلك بتاريخ كل بيان مالي مجمع. تنخفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي على تأثير التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار نتيجة حادث أو أكثر وقع بعد الإثبات المبدئي للأصل المالي.

وفي حالة الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الهبوط الجوهري أو الطويل في القيمة العادلة للورقة المالية لأدنى من تكلفتها يعتبر مؤشراً موضوعياً على انخفاض القيمة.

بالنسبة للذمم المدينة والتمويل للغير، يمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض القيمة ما يلي: (1) صعوبة مالية جوهريّة للمصدر أو الطرف الآخر، أو (2) تخلف أو تقصير في تسديد الأرباح أو مدفوعات أصل الدين، أو (3) إذا أصبح من المحتمل أن يفلس المدين أو يقوم بإعادة تنظيم مالي.

بالنسبة لبعض فئات الموجودات المالية مثل التمويل للغير، والمدينون التجاريون، فإن الموجودات التي لا يتم تقييم انخفاض قيمتها بشكل إفرادي يتم تقييم انخفاض قيمتها لاحقاً بشكل مجمع. ويمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة محفظة ذمم مدينة الخبرة السابقة للشركة بشأن تحصيل الدفعات، وزيادة عدد الدفعات المتأخرة في المحفظة خلال متوسط فترة ائتمان سابقة تبلغ 90 يوماً، بالإضافة إلى تغيرات ملحوظة في الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتخلف عن سداد الذمم المدينة.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن قيمة الانخفاض في القيمة هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. تنخفض القيمة الدفترية للأصل المالي بتخفيض القيمة مباشرة لكل الموجودات المالية باستثناء الذمم المدينة والتمويل للغير، حيث تنخفض القيمة الدفترية من خلال استخدام حساب مخصص.

عندما يعتبر تحصيل مبلغ التمويل للغير أو ذمة مدينة غير ممكناً، يتم شطب مبلغ التمويل للغير أو الذمة المدينة مقابل حساب المخصص. تقيد الاستردادات اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً مقابل حساب المخصص.

تثبت التغيرات في القيمة الدفترية لحساب المخصص في بيان الدخل المجمع.

عندما تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة، التي تم إثباتها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر، إلى بيان الدخل المجمع للسنة.

فيما عدا الاستثمارات المتاحة للبيع، وفيما لو انخفض مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة في الفترة اللاحقة وأمكن ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحادث يقع بعد إثبات الانخفاض، يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً من خلال بيان الدخل المجمع إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للاستثمار عن التكلفة المطفأة التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة بذلك التاريخ.

يغطي مخصص انخفاض قيمة التمويل للغير أيضاً الخسائر عندما يتوفر دليل موضوعي على أن تلك الخسائر المحتملة حاضرة ضمن مكونات محفظة التمويل للغير بتاريخ المركز المالي، ويتم تقديرها استناداً إلى السجل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.4 موجودات مالية (تتمة)

التاريخي للخسائر في كل بند والتصنيف الائتماني المحدد للممولين بحيث يعكس البيئة الاقتصادية الحالية التي يعمل فيها الممولين.

يتم الاعتراف بالخسارة في بيان الدخل المجموع عندما تنخفض قيمة الأصل المالي، وفيما يخص الاستثمارات المتاحة للبيع فإن أي زيادات في القيمة العادلة، لاحقاً للانخفاض في القيمة، يتم إثباتها مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي من قبل المجموعة فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية المعترف بها من الأصل؛ أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا الملكية للأصل المالي إلى طرف آخر. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية مع استمرار سيطرتها على الأصل المحول، فإنها تعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل وأي التزام مصاحب للمبالغ التي قد يتوجب عليها سدادها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما تقوم بالاعتراف بالقرض المضمون مقابل المتحصلات المستلمة.

3.5 الاستثمار في شركة زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، وليس سيطرة، على سياساتها المالية والتشغيلية تتضمن البيانات المالية المجمعة حصة المجموعة من نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ البداية الفعلية للتأثير الجوهري حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها تحت المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة تدرج الاستثمارات في شركات زميلة في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لطريقة حقوق الملكية بالتكلفة المعدلة نتيجة أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة، وكذلك تخصم من التكلفة المعدلة أية انخفاض في قيمة الاستثمار الفردية. تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة من الشركات الزميلة) عدا ما إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بالدفع نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات، المطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة وتقاس قيمة الإنخفاض كجزء من الاستثمار. إن أي زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها عن تكلفة الاقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل المجموع.

يتم استخدام بيانات مالية للشركات الزميلة في نفس تاريخ التقرير للشركة الأم أو بفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مع التعديل بأية معاملات مادية (أن وجدت) حتى تاريخ تقرير الشركة الأم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.6 المطالبات المالية

تتألف المطالبات المالية للمجموعة من أرصدة دائنة أخرى.

ذمم تجارية دائنة

يتم قياس الدائنون التجاريون مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل التكلفة الفعلي.

عدم الاعتراف بالمطالبات المالية

يتم عدم تحقق التزام مالي عند الوفاء بالالتزام المحدد أو إلغاؤه أو إنتهاء صلاحيته.

3.7 ممتلكات ومعدات

يتم إدراج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتباراً من تاريخ جاهزية الموجودات للاستخدام في الغرض المحدد لها.

في نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أية تغييرات في التقديرات على أسس مستقبلية. إن الصيانة والتصليلات والاستبدالات والتحسينات غير المهمة للموجودات يتم إدراجها كمصاريف عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات والاستبدالات المهمة للموجودات.

يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة بند من بنود الممتلكات والمعدات بمبلغ الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويعترف به في بيان الدخل المجمع في الفترة التي حدث فيها.

3.8 المخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به.

إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية التزام حالي، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

وعندما تكون كل أو بعض المنافع الاقتصادية مطلوبة لتسوية مخصص من المتوقع أن يتم استردادها من طرف آخر، فإن الذمم المدينة تثبت كأصل إذا كان من المؤكد ظاهرياً أنه سيتم استرداد النفقات وأن مبلغ الذمم المدينة يمكن قياسه بشكل موثوق به.

3.9 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم عمل مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل الكويتي وعقود التوظيف ويمثل هذا الالتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف في حالة إنهاء خدماته بتاريخ بيان المركز المالي وهو يقارب القيمة الحالية للمديونية النهائية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.10 حقوق الملكية والاحتياطيات وتوزيعات الأرباح

يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها.

تدرج الأرباح والخسائر الناتجة من بعض الأدوات المالية ضمن احتياطيات استثمارات متاحة للبيع وتحوطات تدفقات نقدية على التوالي.

تتضمن الخسائر المتراكمة كافة الخسائر الحالية والخسائر المتراكمة من السنة السابقة.

3.11 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة

تقوم المجموعة بتاريخ كل مركز مالي بمراجعة للقيم الدفترية لموجوداتها الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة هذه الموجودات. فإن وجد هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل وذلك لتحديد مدى مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت)، وفي الحالات التي لا يمكن تحديد القيمة القابلة للاسترداد لكل أصل على حدة، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي لها الأصل. وعندما يمكن توفير أسس معقولة ومتسقة للتوزيع فإن موجودات المجموعة يتم توزيعها أيضاً على أفراديات الوحدات المولدة للنقد أو بخلاف ذلك يتم توزيعها على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي من الممكن أن تحدد لها أسس معقولة ومتسقة للتوزيع.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، وعند تقدير قيمة الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية لقيمتها الحالية باستخدام سعر خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة بالأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) بأقل من القيمة الدفترية فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف حالاً بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع ما لم يكن الأصل ذو العلاقة مسجل بإعادة التقييم، وفي تلك الحالة يتم معالجة خسارة الانخفاض في القيمة كتخفيض في مبلغ إعادة التقييم.

وعند استرداد خسائر انخفاض القيمة للأصل مستقبلاً، فإنه يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد المعدلة بحيث لا تزيد قيمته الدفترية التي تم زيادتها عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف باسترداد خسارة الانخفاض في القيمة حالاً في بيان الدخل المجمع ما لم يكن الأصل ذو العلاقة مسجلاً بمبلغ إعادة التقييم فعندئذ يتم معالجة استرداد خسارة الانخفاض في القيمة ومعالجتها كزيادة في إعادة التقييم.

3.12 ترجمة العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل العمليات المالية بعملات أخرى غير العملة التشغيلية للمجموعة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ العمليات. وفي تاريخ كل بيان مالي يتم إعادة ترجمة البنود النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم إعادة ترجمة البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المثبتة بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. بينما لا يتم إعادة ترجمة البنود غير النقدية التي تقاس وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تدرج فروق الترجمة الناتجة من تسويات البنود النقدية أو من إعادة ترجمة البنود النقدية في بيان الدخل المجمع للسنة. تدرج فروق التحويل الناتجة من ترجمة البنود النقدية بالقيمة العادلة في بيان الدخل المجمع للسنة باستثناء الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية التي تم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر المتعلقة بها مباشرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.12 ترجمة العملات الأجنبية (تتمة)

في بيان الدخل الشامل الآخر. بالنسبة لهذه البنود غير النقدية فإن أي مكون ترجمة عملة لذلك الربح أو الخسارة يتم إدراجه أيضا مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر.

شركات المجموعة

يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي لكافة شركات المجموعة والتي لها عملة تشغيل مختلفة عن عملة العرض (بخلاف الشركات التي تمارس أنشطتها في بلاد دول تعاني من معدلات تضخم عالية جداً) إلى عملة العرض كما يلي:

يتم ترجمة الموجودات المطلوبة في بيان المركز المالي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية. يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في بيان الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف. ويتم إثبات ناتج الترجمة في بند مستقل في بيان الدخل الشامل الآخر.

3.13 مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي المجمع إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتفويض لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

3.14 الموجودات والالتزامات الطارئة

لا يتم إثبات الموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمعة لكن يتم الإفصاح عنها عند احتمال حدوث تدفقا نقديا للمنافع الاقتصادية. لا يتم إثبات الالتزامات الطارئة في بيان المركز المالي المجمع لكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان احتمال التدفقات النقدية للموارد المتمثلة في المنافع الاقتصادية بعيد.

3.15 الزكاة

تحتسب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة الخاص بمساهمي الشركة الأم وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الساري المفعول اعتباراً من 10 ديسمبر 2007. بموجب لوائح ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة، لا يسمح بترحيل أي خسائر إلى السنوات المستقبلية أو ردها لسنوات سابقة.

3.16 حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

على الشركة الأم أن تساهم في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وفقاً للقانون. تدرج مساهمات المجموعة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي كمصروف في الفترة التي يطلب فيها مساهمة المجموعة قانوناً. تفرض حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من صافي الربح العائدة لمساهمي الشركة الأم ناقصاً الاستقطاعات المسموح بها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.17 تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة لمبلغ البيع المستلم أو الذمة المدينة ويتم تخفيضه بالمبالغ المقدرة للتخفيضات والخصميات الأخرى المشابهة.

يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن عمليات الوكالات الاستثمارية على أساس التوزيع الزمني بحيث يتم تحقيق معدل عائد ثابت على الأرصدة القائمة لتلك المعاملات.

تثبت الأرباح الناتجة عن بيع الاستثمارات عند إتمام عملية البيع، وتدرج أرباح التوزيعات عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.

تثبت أتعاب وعمولات الإدارة عند الدخول في العقد.

يتم إثبات إيرادات العوائد المالية عند الإعلان عنها من قبل المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية.

تثبت الإيرادات الأخرى على أساس الاستحقاق.

4. الأحكام المحاسبية المهمة والتقديرات غير المؤكدة

الأحكام المحاسبية

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية المجمعة وأهم استخدام للأحكام والتقديرات كما يلي:

انخفاض قيمة الإستثمارات

تعامل المجموعة الاستثمارات المتاحة للبيع على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاضاً هاماً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. إن تحديد ما هو "هام" أو "فترة طويلة" يتطلب حكماً هاماً بالإضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بتقييم التذبذبات العادية، وذلك من ضمن عوامل أخرى تؤخذ في الحسبان في سعر السهم المعلن للأسهم المدرجة المسعرة وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم للإستثمارات غير المسعرة.

تصنيف الإستثمارات

في تاريخ إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة تصنيف تلك الاستثمارات إما بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع.

يعتمد تصنيف المجموعة للاستثمارات على أنها بغرض المتاجرة على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. عندما لا يتم تصنيف الإستثمارات على أنها استثمارات بغرض المتاجرة ولكن يتاح بسهولة الوثوق بالقيمة العادلة، وأن التغير في القيمة العادلة يتم التعامل معه كجزء من بيان الدخل، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إن كافة الإستثمارات الأخرى يتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

4. الأحكام المحاسبية المهمة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تسويات مادية لحسابات الموجودات والالتزامات بالبيانات المالية للسنة القادمة قد تم شرحها فيما يلي:

خسائر انخفاض قيمة وكالات مدينة

تراجع المجموعة الوكالات المدينة على أساس كل ربع سنة وذلك لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لتسجيل مخصص للهبوط في القيمة في بيان الدخل المجمع ويتطلب ذلك مدى كبيراً من الأحكام من قبل الإدارة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصص المطلوب. إن تلك التقديرات ضرورية استناداً الى عدة عوامل تتطلب درجات مختلفة من الحكم وظروف عدم التأكد وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات مما ينتج عنه تغييرات على تلك المخصصات.

تقييم إستثمارات أدوات حقوق الملكية غير المسعرة

إن تقييم الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة يعتمد على إحدى معاملات السوق التالية:

- معاملات السوق التي تتم على أسس تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بشكل جوهري.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدلات حالية مطبقة على بنود ذات شروط وسمات مشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديراً هاماً.

العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة

تقوم المجموعة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر الذي خلاله يتم استهلاك موجوداتها الملموسة. إن إدارة المجموعة على قناعة بأن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الموجودات ملائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

.5. النقد والنقد المعادل

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
500	500	نقد في الصندوق
3,116	3,571	نقد لدى المقاصة
1,061,382	653,337	نقد لدى البنوك
2,050,835	1,000,743	مربحات استثمارية تستحق خلال ثلاثة أشهر
<u>3,115,833</u>	<u>1,658,151</u>	

يتمثل نقد لدى البنوك في أرصدة وحسابات جارية تحت الطلب.

إن المربحات الاستثمارية المستحقة خلال ثلاثة أشهر تمت مع بنوك إسلامية.

يتراوح معدل العائد الفعلي على المربحات الاستثمارية ما بين 0.875% إلى 1.375% كما في 31 ديسمبر 2014 (0.38% إلى 0.84% كما في 31 ديسمبر 2013).

.6. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		للمتاجرة:
2,344,203	2,078,648	استثمارات في أسهم محلية مسعرة
22,385	-	إستثمارات في أسهم محلية غير مسعرة
355,096	404,950	استثمارات في أسهم أجنبية مسعرة
		محددة عند التحقق المبدئي:
170,835	386,573	صندوق محلي مدار
<u>2,892,519</u>	<u>2,870,171</u>	

يتم تحديد القيمة العادلة للصندوق المحلي المدار بناءً على تقرير مدير الصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

7. ذمم مرابحات ووكالة مدينة

ذمم مرابحات

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,571,394	4,266,290	ذمم مرابحات
(35,714)	(9,463)	مخصص عام
<u>3,535,680</u>	<u>4,256,827</u>	

إن معدل العائد الفعلي على المرابحات 6.75% (5.5% إلى 6.75% كما في 31 ديسمبر 2013).

إن ذمم المرابحات مضمونة مقابل رهن محافظ استثمارية مدارة من قبل الشركة الأم بمبلغ 928,277 دينار كويتي (277,678 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013) ومقابل رهن عقار استثماري بمبلغ 3,328,550 دينار كويتي (3,258,002 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013).

2013	2014	تستحق المرابحات كما يلي :
دينار كويتي	دينار كويتي	
280,483	4,256,827	خلال فترة أقل من سنة
3,255,197	-	خلال فترة أكثر من سنة
<u>3,535,680</u>	<u>4,256,827</u>	

2013	2014	وكالة مدينة
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,095,471	831,445	وكالات تستحق خلال فترة اقل من سنة
(91,826)	(4,154)	المستلم خلال السنة
(172,200)	-	إسترداد جزء من قيمة الوكالة المدينة
831,445	827,291	
(831,445)	(827,291)	مخصص انخفاض في القيمة
<u>-</u>	<u>-</u>	

تم خلال العام إستلام مبلغ نقدي 4,154 دينار كويتي (91,826 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013) كسداد جزئي للوكالة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

8. أرصدة مدينة أخرى

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
67,481	39,825	تأمينات مستردة
183,150	57,560	رسوم واتعاب ادارة مستحقة
46,616	60,848	ذمم موظفين
8,209	604	أخرى
<u>305,456</u>	<u>158,837</u>	

9. إستثمارات متاحة للبيع

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,296,524	5,296,524	إستثمارات في أسهم أجنبية غير مسعرة
2,964,513	2,956,000	إستثمارات في أسهم محلية غير مسعرة
172,200	169,236	أستثمار في محفظة محلية
144,720	138,240	استثمارات في أسهم محلية مسعرة - بالقيمة العادلة
481,484	426,472	صندوق مدار - محدد
<u>9,059,441</u>	<u>8,986,472</u>	

يتم تحديد القيمة العادلة للصندوق المدار بناءً على تقرير مدير الصندوق.

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في اسهم اجنبية واسهم محلية غير مسعرة بناءا على تقييمات معدة من قبل ادارة الشركة الأم أخذاً في الاعتبار كافة عوامل السوق والعوامل الاقتصادية الأخرى الملحوظة وغير الملحوظة ذات الصلة وترى الادارة ان التقييمات التي توصلت اليها تعتبر عادلة وتمثل الاسعار التي من الممكن تحقيقها في عمليات مالية بحتة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

10. استثمار في شركة زميلة

استثمرت الشركة الأم حصه بنسبة 34% في شركة فياكومز للاتصالات ش.م.ك. (مقفلة) - الشركة الزميلة وهي شركة تعمل في مجال الاتصالات. وقد قامت الشركة الأم بالمحاسبة عن حصتها في الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة. يوضح الجدول التالي المعلومات المالية التلخيصية لاستثمار المجموعة في هذه الشركة الزميلة:

2014	
دينار كويتي	
454,324	الموجودات
(91,655)	المطلوبات
362,669	حقوق الملكية
123,307	القيمة المرحلة للاستثمار في الشركة الزميلة

يوضح الجدول التالي معلومات تلخيصية لنتائج أعمال الشركة الزميلة وحصه المجموعة من نتائج الأعمال لهذا الشركة الزميلة:

2014	
دينار كويتي	
544,646	الإيراد
(136,582)	المصاريف العمومية والإدارية
(3,930)	إستهلاك
90,289	صافي ربح / (خسارة) السنة
90,289	إجمالي الدخل والدخل الشامل الآخر
30,698	حصه المجموعة من صافي ربح السنة
(9,391)	تعديلات
21,307	صافي حصه المجموع من صافي ربح السنة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

. 11 ممتلكات ومعدات

الإجمالي	سيارات	أجهزة كمبيوتر	أثاث وديكورات	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
478,034	15,622	154,412	308,000	التكلفة
478,034	15,622	154,412	308,000	الرصيد كما في 1 يناير 2013
7,423	-	7,423	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
(8,957)	-	(8,957)	-	إضافات
476,500	15,622	152,878	308,000	إستبعادات
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
				الإستهلاك المتراكم
343,720	6,968	142,202	194,550	الرصيد كما في 1 يناير 2013
76,970	3,124	11,701	62,145	المحمل على السنة
420,690	10,092	153,903	256,695	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
56,128	3,125	1,698	51,305	المحمل على السنة
(8,957)	-	(8,957)	-	المتعلق بالإستبعاد
467,861	13,217	146,644	308,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
				القيمة الدفترية
8,639	2,405	6,234	-	كما في 31 ديسمبر 2014
57,344	5,530	509	51,305	كما في 31 ديسمبر 2013
	20%	30%	20%	معدلات الإستهلاك السنوية

. 12 أرصدة دائنة أخرى

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
131,337	143,397	إجازات مستحقة للموظفين
100,000	-	مكافآت مستحقة للموظفين
10,227	11,217	مبالغ مستلمة مقدماً
11,227	-	تأمينات مستردة
12,601	12,806	أخرى
265,392	167,420	

. 13 رأس المال

حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 20,000,000 دينار كويتي (عشرون مليون دينار كويتي) موزع على 200,000,000 (مائتي مليون سهم) وقيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

14. إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الإحتياطي الإجباري إلى أن يبلغ رصيد الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الإحتياطي الإجباري مقيد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات. لم يتم التحويل للإحتياطي الاختياري لوجود خسائر متراكمة.

15. إحتياطي إختياري

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل نسبة مئوية تخصص لحساب الإحتياطي الإختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة. من الممكن إيقاف مثل هذا التحويل بقرار من المساهمين في إجتماع الجمعية العامة السنوية بناءً على توصية مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيع هذا الإحتياطي. وبناءً على قرار سابق للجمعية العامة لا يتم الإقتطاع لحساب الإحتياطي الإختياري. لم يتم التحويل للإحتياطي الاختياري لوجود خسائر متراكمة.

16. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس الإدارة، المسؤولين التنفيذيين وعائلاتهم والشركات التي تسيطر عليها هذه الأطراف أو التي تسيطر عليها بشكل مشترك أو التي لها تأثير جوهري عليها. إن سياسات التسعير وشروط تلك المعاملات تم اعتمادها بواسطة إدارة المجموعة، إن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على النحو التالي:

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
280,483	279,871	بيان المركز المالي المجموع : ذمم مرابجات
19,134	18,445	بيان الدخل المجموع : إيرادات مرابحة
553,026	455,791	رواتب ومزايا الإدارة العليا
38,000	52,500	أتعاب اللجان التنفيذية

17. أتعاب وعمولات

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
81,615	101,010	إدارة محافظ
185,193	74,276	إدارة صندوق
346,820	120,163	عمولات
613,628	295,449	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

2013	2014	18 . إيرادات توزيعات ارباح
دينار كويتي	دينار كويتي	
93,114	147,790	استثمارات متاحة للبيع
106,614	98,280	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
199,728	246,070	

2013	2014	19 . مصاريف عمومية وإدارية
دينار كويتي	دينار كويتي	
553,026	455,791	رواتب ومزايا الادارة العليا
341,744	395,444	تكاليف موظفين
38,000	52,500	أتعاب اللجان التنفيذية
118,780	136,112	إيجارات
8,445	4,558	دعاية واعلان
73,727	46,155	مصاريف إستشارات
3,692	3,325	قرطاسية ومطبوعات
11,449	11,394	رسوم وأشتراكات
5,904	5,812	أتعاب مهنية
6,819	4,111	بريد وبرق وهاتف
-	14,648	مستلزمات كمبيوتر
76,970	56,128	الإستهلاك
36,870	34,067	أخرى
1,275,426	1,220,045	

20 . (خسارة) / ربحية السهم الأساسية

يتم إحتساب (خسارة) / ربحية السهم بقسمة (خسارة) / ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الذي يتم تحديده على أساس عدد الأسهم القائمة لرأس المال المصدر خلال السنة.

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
273,858	(895,713)	صافي (خسارة) / ربح السنة (دينار كويتي)
200,000,000	200,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (سهم)
1.37	(4.48)	(خسارة) / ربحية السهم الأساسية (فلس)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

21. الإجتماع السنوي للمساهمين

بتاريخ 26 مارس 2015 اقترح مجلس الإدارة للجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم عدم توزيع ارباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

بتاريخ 22 مايو 2014 اعتمدت الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وأقرت عدم توزيع أرباح عن تلك السنة المالية.

22. موجودات أمانة

إن محافظ الإستثمار والصناديق المدارة من قبل الشركة الأم والموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة والإلتزامات المتعلقة بها لا يتم معاملتها كموجودات أو مطلوبات الشركة الأم وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة. إن إجمالي موجودات الأمانة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع كان 32,819,075 دينار كويتي (36,715,105 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013).

23. المخاطر المالية وإدارة رأس المال

(1) إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة المجموعة على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة. تحدد المجموعة مبلغ رأس المال تناسبياً مع الخطر. تدير المجموعة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الأصول ذات العلاقة. ومن أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن المجموعة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم رأس مال جديدة أو بيع أصول بهدف تخفيض الدين.

(2) فئات الأدوات المالية

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الموجودات المالية :
3,115,833	1,658,151	النقد والنقد المعادل
2,892,519	2,870,171	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
3,535,680	4,256,827	ذمم مرابحات ووكالة مدينة
305,456	158,837	أرصدة مدينة أخرى
9,059,441	8,986,472	إستثمارات متاحة للبيع
		المطلوبات المالية :
265,392	167,420	أرصدة دائنة أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

23. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

(3) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يفشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تتم مراقبة سياسة الائتمان على أسس مستمرة. وتهدف المجموعة إلى تجنب التركيز الائتماني للمخاطر في أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع محدد أو نشاط معين ويتأتى ذلك من خلال تنوع نشاطات التمويل والحصول على الضمانات حيثما كان ذلك ملائماً. تتمثل الأدوات المالية التي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان في النقد والنقد المعادل وذمم المراجحات والوكالات والأرصدة المدينة الأخرى. برأي الإدارة فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لا يختلف ماديا عن القيم الدفترية لها في بيان المركز المالي المجموع.

(4) مخاطر العملة الأجنبية

مخاطر العملة الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الاداة المالية نتيجة التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية. تعتقد الإدارة ان هناك مخاطر متدنية لتكبد خسائر كبيرة ناتجة عن التذبذب في اسعار الصرف وبالتالي فإن المجموعة لا تتحوط على التعرض للعملات الأجنبية.

(5) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بصافي احتياجاتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة عن الاختلافات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والاحتفاظ برصيد كاف للنقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للتداول.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ المركز المالي المجموع حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية كما تعكسها خبرة المجموعة السابقة في الاحتفاظ بودائعها ومدى توفر السيولة النقدية لديها. وتقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة تستند إلى ترتيبات السداد التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

23. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

(5) مخاطر السيولة (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2014					
المجموع	أكثر من خمس سنوات	5 / 1 سنوات	12 / 3 أشهر	3 / 1 أشهر	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,658,151	-	-	-	1,658,151	
2,870,171	-	-	2,870,171	-	
4,256,827	-	-	4,256,827	-	
158,837	-	100,673	43,615	14,549	
8,986,472	-	8,986,472	-	-	
17,930,458	-	9,087,145	7,170,613	1,672,700	
167,420	-	156,151	-	11,269	
457,079	457,079	-	-	-	
624,499	457,079	156,151	-	11,269	
كما في 31 ديسمبر 2013					
3,115,833	-	-	-	3,115,833	
2,892,519	-	-	2,892,519	-	
3,535,680	-	3,255,197	280,483	-	
305,456	-	104,580	200,876	-	
9,059,441	-	9,059,441	-	-	
18,908,929	-	12,419,218	3,373,878	3,115,833	
265,392	-	249,877	-	15,515	
379,997	379,997	-	-	-	
645,389	379,997	249,877	-	15,515	

الموجودات
التقيد والتفقد المعادل
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
ذمم مرابحات وكالات مدينة
أرصدة مدينة أخرى
استثمارات متاحة للبيع

المطلوبات
أرصدة دائنة أخرى
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

الموجودات
التقيد والتفقد المعادل
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
ذمم مرابحات ووكالات مدينة
أرصدة مدينة أخرى
استثمارات متاحة للبيع

المطلوبات
أرصدة دائنة أخرى
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

23. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

(6) مخاطر أسعار حقوق الملكية

إن مخاطر أسعار حقوق الملكية هي مخاطر تذبذب الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار حقوق الملكية. إن الأدوات المالية التي يحتتمل أن تعرض المجموعة لمخاطر حقوق الملكية تتألف بشكل رئيسي من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات متاحة للبيع. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقاً على فئات متعددة والتقييم المستمر لشروط السوق والاتجاهات وتقدير الإدارة لتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات في القيمة العادلة للتغيرات المحتملة في الأسعار بشكل معقول مع ثبات كل المتغيرات الأخرى. من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في أسعار حقوق الملكية مساوي ومقابل لتأثير الزيادة الموضحة أدناه.

التأثير على بيان الدخل والدخول الشامل الأخر المجمع	التأثير على بيان الدخل والدخول الشامل الأخر المجمع	التأثير على بيان الدخل المجمع	التأثير على بيان الدخل المجمع	التغير في سعر أدوات الملكية	
2013	2014	2013	2014		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	%	
					استثمارات بالقيمة العادلة
-	-	144,626	143,508	5+	من خلال بيان الدخل
452,972	449,323	-	-	5+	إستثمارات متاحة للبيع

(7) القيمة العادلة للأدوات المالية

في رأي الإدارة أن القيمة الدفترية للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لا تختلف مادياً عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية المجمعة، باستثناء المبالغ المستحقة من / إلى أطراف ذات صلة، والقيمة العادلة التي لا يمكن تحديدها بشكل موثوق نظراً لأنه ليس لها تاريخ استحقاق ثابت.

قياسات القيمة العادلة المثبتة في بيان المركز المالي المجمع:

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد التحقق المبدئي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها.

• قياسات القيمة العادلة للمستوى 1 مستمدة من الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

• قياسات القيمة العادلة للمستوى 2 مستمدة من مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواردة في المستوى 1 المدعومة بمصادر للموجودات أو المطلوبات إما بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مستمدة من الأسعار).

• قياسات القيمة العادلة للمستوى 3 مستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى بيانات سوق مدعومة بمصادر يمكن تحديدها ويشمل هذا المستوى تقييم الاستثمارات بالتكلفة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2014

23. المخاطر المالية وادارة رأس المال (تتمة)

(7) القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

31 ديسمبر 2014			
الإجمالي	المستوى 3	المستوى 3	المستوى 1
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
2,483,598	-	-	2,483,598
386,573	-	386,573	-
استثمارات متاحة للبيع			
138,240	-	-	138,240
426,472	-	426,472	-
8,421,760	8,421,760	-	-
<u>11,856,643</u>	<u>8,421,760</u>	<u>813,045</u>	<u>2,621,838</u>
31 ديسمبر 2013			
الإجمالي	المستوى 3	المستوى 3	المستوى 1
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
2,699,299	-	-	2,699,299
22,385	22,385	-	-
170,835	-	170,835	-
استثمارات متاحة للبيع			
144,720	-	-	144,720
481,484	-	481,484	-
8,433,237	8,433,237	-	-
<u>11,951,960</u>	<u>8,455,622</u>	<u>652,319</u>	<u>2,844,019</u>
موجودات مالية			
دينار كويتي			
8,455,622	31 ديسمبر 2014		
(33,862)	1 يناير 2014		
<u>8,421,760</u>	صافي الحركة 31 ديسمبر 2014		
8,074,677	31 ديسمبر 2013		
380,945	1 يناير 2013		
<u>8,455,622</u>	صافي الحركة 31 ديسمبر 2013		

24. القضايا والمطالبات

خلال عام 2014 رفعت الشركة الأم قضايا على عميلين من عملاء ذمم مرابحات لديها نتيجة توقفهم عن سداد المرابحات المستحقة للشركة الأم بمبلغ 3,250,000 دينار كويتي. حتى تاريخ البيانات المالية الحالية لم يتم الحصول على حكم قضائي في هذه القضايا المرفوعة.



كآب كورب